

Distr.: General  
12 December 2011  
Arabic  
Original: Russian



## مجلس حقوق الإنسان

اللجنة الاستشارية

الدورة الثامنة

٢٠-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٢ (أ) '٨' من جدول الأعمال المؤقت

الطلبات الموجهة إلى اللجنة الاستشارية

والناشئة عن قرارات مجلس حقوق الإنسان

طلبات تنظر فيها اللجنة حالياً

تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن

طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية

## دراسة أولية بشأن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية

أعدها البروفيسور فلاديمير كارتاشكين، مقرر فريق الصياغة التابع  
للجنة الاستشارية

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٥-١	.....	أولاً - مقدمة
٤	٢٩-٦	.....	ثانياً - القيم التقليدية للبشرية
٤	١٩-٧	.....	ألف - التقاليد والتقليدي
٦	٢٥-٢٠	.....	باء - القيم
٧	٢٩-٢٦	.....	جيم - البشرية
٨	٤٨-٣٠	.....	ثالثاً - الكرامة والحرية والمسؤولية كقيم تقليدية للبشرية
٨	٣٩-٣٠	.....	ألف - الكرامة والحرية
١٠	٤٨-٤٠	.....	باء - المسؤولية
١٢	٥٥-٤٩	.....	رابعاً - دور الأسرة والمجتمع والمؤسسات التعليمية في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها ....
١٣	٦٧-٥٦	.....	خامساً - القانون والدين والقيم الإنسانية العالمية
١٥	٨٤-٦٨	.....	سادساً - القيم التقليدية للبشرية واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان

## أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢١/١٢، المعتمد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد، في عام ٢٠١٠، حلقة عمل من أجل تبادل الآراء بشأن الطريقة التي يمكن أن يساهم بها تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية التي تقوم عليها القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بمشاركة ممثلين من جميع الدول، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات المجتمع المدني المعنية، فضلاً عن خبراء يجري اختيارهم بشكل يولي الاعتبار الواجب للتمثيل المناسب لمختلف الحضارات والنظم القانونية، وأن تقدم إلى المجلس موجزاً للمناقشات التي تُجرى في حلقة العمل وفقاً لبرنامج عمله.

٢- ورحب مجلس حقوق الإنسان بعقد حلقة العمل وبتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يتضمن موجز مناقشتها، وأكد في قراره ٣/١٦ المعتمد في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ أن "الكرامة والحرية والمسؤولية قيم تقليدية تتقاسمها البشرية جمعاء وتُجسدها صكوك الحقوق العالمية؛" (الفقرة ٣)؛ وسلم بأن "تحسين فهم وتقدير هذه القيم يساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛" (الفقرة ٤)؛ وطلب إلى اللجنة الاستشارية "أن تُعد دراسة عن الكيفية التي يمكن أن يساهم بها تحسين فهم وتقدير القيم التقليدية المتمثلة في الكرامة والحرية والمسؤولية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تقدم هذه الدراسة إلى المجلس قبل عقد دورته الحادية والعشرين" (الفقرة ٦).

٣- وتنفيذاً لقرار المجلس، اعتمدت اللجنة الاستشارية في دورتها السابعة المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١ مشروع التوصية ١/٧ بتوافق الآراء، فأنشأت بذلك فريق صياغة وعينت السيد أحمر بلال الصوفي رئيساً والسيد فلاديمير كارتاشكين مقررًا للفريق. وطلبت أيضاً إلى فريق الصياغة أن يعد الدراسة السالفة الذكر ويقدمها إلى اللجنة لتنظر فيها في دورتها التاسعة.

٤- ونظراً لضيق الوقت المتاح، أعد السيد فلاديمير كارتاشكين، مقرر الفريق العامل، هذه الدراسة الأولية بعد أن أجرى بعض التحليلات والمشاورات مع السيد أحمر بلال الصوفي، رئيس الفريق العامل، ومع أعضاء الفريق العامل، وغيرهم من الخبراء في اللجنة الاستشارية. وستقدم الدراسة في صيغتها الأولية إلى اللجنة الاستشارية لتنظر فيها في دورتها الثامنة، وبعد ذلك تُدرج فيها التعليقات قبل الموافقة عليها نهائياً.

٥- ونظراً لجدّة الموضوع، يأمل المقرر أن يقدم جميع أعضاء الفريق العامل والخبراء في اللجنة الاستشارية تعليقاتهم خطياً لإدراجها في النص النهائي للتقرير.

## ثانياً - القيم التقليدية للبشرية

٦- ليس هناك بعد أي تعريف مقبول لمصطلح "القيم التقليدية للبشرية". ولم تسفر المناقشات التي جرت في مجلس حقوق الإنسان أو لجنته الاستشارية عن أي تعريف من هذا النوع. ولم يُلقَ اجتماع العمل المعني بالقيم التقليدية للبشرية المعقود وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان الضوء على هذا الموضوع. ومن ثم، يجب لأغراض هذه الدراسة، القيام قبل كل شيء بدراسة كل مفهوم ورد ذكره في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٢.

## ألف - التقاليد والتقليدي

٧- يكتسي هذان المصطلحان عدة معانٍ. ويعود أصلهما إلى الكلمة اللاتينية (*traditio* - "نقل"). ويمكن تعريف المصطلح "تقليد" على أنه جميع عناصر التراث الاجتماعي والثقافي التي تتوارثها الأجيال تحتفظ بها الدول والمجتمعات والمجموعات السكانية لفترات طويلة. وتشمل التقاليد بعض العادات الاجتماعية، وقواعد السلوك، والأفكار، والأعراف، والطقوس. وتوجد بعض التقاليد في جميع النظم الاجتماعية، وهي إلى حد ما شروط ضرورية لوجودها. وتخص التقاليد مجالات مختلفة للغاية من مجالات الحياة العامة (الاقتصاد، السياسة، القانون)، ولكن بدرجات متفاوتة. وتكتسي التقاليد أهمية خاصة في الدين.

٨- وغالباً ما تقتزن التقاليد بالماضي، وبعدم وجود أي شيء جديد، ومن ثم بما يجري عكس تيار التطور والتجديد، ويرمز الاستقرار أو حتى الركود غير المتغيرة التي تعفي من الحاجة إلى فهم أي وضع أو اتخاذ أي قرار.

٩- وليس طول المدة العنصر الوحيد الذي يحدد أهمية تقليد ما. فالتقليد سيستمر في البقاء إذا تطور مع الوقت. بمروره من جيل إلى جيل في ظروف تاريخية جديدة. وفي حين تتمسك دولة أو مجتمع أو مجموعة سكانية ما ببعض عناصر التراث الاجتماعي، فإنها سترفض عناصر أخرى.

١٠- وغالباً ما يُعتبر المجتمع التقليدي نوعاً قديماً وبداً من التنظيم الاجتماعي، الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن المجتمع الحديث، ويتسم ببطء وتيرة التغيير، إن لم يكن بغيابه التام. ويُنظر إليه على أنه يفرض طلبات محددة على أعضائه، أهمهما أن يضعوا مبادئهم الفكرية والاجتماعية في مرتبة أدنى من سلطة التقليد.

١١- ويؤدي ذلك إلى ارتباط التقليد ارتباطاً وثيقاً بالنموذج النمطي. وغالباً ما يعني اتباع التقليد ضمناً سلوكاً اجتماعياً وفردياً نمطياً، وهيمنة النموذج النمطي على إرادة الفرد وميزاته الشخصية وطموحاته.

- ١٢ - ولا يعني التقليد دائماً الركود أو الاحتفاظ بالاتجاهات السلبية من الماضي. وفي العديد من الحالات، يحمل مصطلح "التقليد" دلالة إيجابية تعني حفظ أو بعث كل ما هو إيجابي مما أنجزته الدولة والمجتمع خلال تطورهما التاريخي الطويل.
- ١٣ - وتُستعمل هذه الازدواجية في فهم مصطلح "التقليد" ليس في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً في الممارسة القانونية الدولية للدول.
- ١٤ - وتُستعمل مصطلح "التقليد" بدلالة إيجابية بشكل خاص، مثلاً في اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، ١٩٨٩، (رقم ١٦٩).
- ١٥ - وتتناول الاتفاقية عن الحاجة إلى حفظ واحترام أعراف الشعوب الأصلية وتقاليدها في البلدان المستقلة (المادة ١)؛ وإحقاق حقوق تلك الشعوب فيما يتعلق بأعرافها وتقاليدها ومؤسستها (المادة ٢). وتشير اتفاقية حقوق الطفل، في ديباجتها، إلى أهمية التقاليد والقيم الثقافية لكل شعب. غير أنها ترغم أيضاً الدول الأطراف على اتخاذ "جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال" (الفقرة ٣ من المادة ٢٤).
- ١٦ - ولا يتلاءم التقليد، في تفسيره السليبي، مع قواعد حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. ويرد أحد أمثلة هذا التفسير في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تتحدث عن الحاجة إلى تغيير في الأدوار التقليدية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع وفي الأسرة، لأن هذه الأدوار قائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة (الديباجة والمادة ٥).
- ١٧ - وتشمل التقاليد السلبية بشكل خاص مختلف أنواع الأعراف التي تشوه أو تحط من القدر، مثل ربط أقدام النساء، والرجم، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وكثير من الأعراف الأخرى.
- ١٨ - ويشدد مجلس حقوق الإنسان، في ديباجة القرار ٣/١٦، على أنه "لا يجوز التذرع بالتقاليد لتبرير الممارسات الضارة التي تنتهك المعايير والمقاييس العالمية لحقوق الإنسان".
- ١٩ - ومن الواضح أن بعض التقاليد يمكن أن تساعد على تقوية احترام حقوق الإنسان ومراعاتها، في حين أن أخرى يمكن أن تنتهكها. وهناك أيضاً العديد من التقاليد الأسرية والمجتمعية التي لا تمت لاحترام حقوق الإنسان بأية صلة. ويعني هذا التنوع في وجود التقاليد والأشياء التقليدية وفهمها وتفسيرها أن من الممكن اعتبارها فئات لا يجمعها أي تعريف وحيد لا لبس فيه من حيث حقوق الإنسان. ويتوقف تفسيرها إيجابياً أو سلبياً في كل مرة على ظروف محددة.

## باء - القيم

٢٠- القيم خاصية من خصائص الحياة الإنسانية. فعلى مدى عدة قرون، نَمَى الناس قدرتهم على تحديد الأشياء والظواهر في العالم المحيط بهم التي تلي احتياجاتهم والتي يتصرفون حيالها على نحو محدد: يقيّمونها ويعبدونها، ويسترشدون بها في حياتهم اليومية. وتكتسي مسألة القيم أهمية أساسية في الوقت الحالي. والسبب في ذلك هو أن عملية التجديد الجارية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية أتت بكثير من الظواهر الإيجابية، ولكن أيضاً بكثير من الظواهر السلبية. فنتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي، والتصنيع والحوسبة في جميع مجالات المجتمع الحديث مواقف سلبية متزايدة تجاه التاريخ والثقافة والتقاليد، وبدأ ينتج عن ذلك فقدان القيم لأهميتها في عالم اليوم. وفي مثل هذه المراحل التاريخية، يكون دور بعض القيم في الواقع هو الحفاظ على استقرار المجتمع، وبدء تفاهم وتعاون متبادلين بين الناس. وتُستعمل "القيم"، بوصفها أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الاجتماعي الحديث، للدلالة على الأشياء والظواهر، وخصائصهما، والأفكار المجردة التي تجسد المثل العليا الاجتماعية ومن ثم تشكل نقطة مرجعية ضرورية.

٢١- ويؤكد إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أن "قيماً أساسية معينة ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين" (الفقرة ٦ من الجزء الأول، القيم والمبادئ). وتشمل هذه القيم الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، وتقاسم المسؤولية بين أمم العالم في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، وكذلك التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وتحدث الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عن "قيمة المبادرات المختلفة المتعلقة بالحوار بين الثقافات والحضارات" (الفقرة ١٤٤)، وتبرز أيضاً أن "قيمنا الأساسية المشتركة، ومنها الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام جميع حقوق الإنسان، واحترام الطبيعة، والاشتراك في المسؤولية، قيم أساسية في مجال العلاقات الدولية" (الفقرة ٤).

٢٢- ويحمل مفهوم "القيم" دلالة إيجابية بشكل خاص. ويجب تفسير الظواهر التي تؤدي دوراً سلبياً في العلاقات الدولية على أنها ضارة ولكن أي شيء يخدم المصالح المشتركة ويعزز نمو الفرد والدولة والمجتمع فهو شيء ذو قيمة.

٢٣- ويجب تحديد الفرق بين القيم والأفضليات. فمثلاً، قد يدعم المجتمع في حالة معينة انتخاب حزب تقوم حملته الانتخابية على شعارات تدعو إلى العنصرية وكره الأجانب والتعصب. وقد يأتي زعيم ما إلى السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية ولكنه ينشئ ديكتاتورية في البلد. وفي هاتين الحالتين، يمكننا أن نتحدث عن أفضليات سلبية وليس عن قيم سلبية.

٢٤- ومن الواضح أن حقوق الإنسان لا تقوم على قيم محددة فحسب، بل إنها قيم في حد ذاتها. ويظهر ذلك، مثلاً، في إعلان الأمم المتحدة بشأن التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في قراره ١/١٦ في دورته السادسة عشرة المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، الذي يلاحظ أن التنقيف في مجال حقوق الإنسان "يشمل إتاحة معرفة وفهم معايير ومبادئ حقوق الإنسان، والقيم التي تدعمها وآليات حمايتها" (الفقرة ٢(أ) من المادة ٢).

٢٥- ويثير العديد من الوثائق الإقليمية مفهوم "القيم التقليدية". فعلى سبيل المثال، يلاحظ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب أن الدولة ملزمة بتعزيز وحماية الأخلاق والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع (الفقرة ٣ من المادة ١٧). وتحدث الفقرة ٢ من المادة ١٨ عن أن الدولة ملزمة بمساعدة الأسرة في أداء رسالتها كحامية للأخلاق والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع. وتساهم كل الحضارات والثقافات والديانات في تكوين القيم وتحديد وضع مبادئ حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها.

## جيم - البشرية

٢٦- يُستخدم مفهوم الإنسانية أو البشرية في مختلف الصكوك الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. ويصف المفهوم سكان العالم بمعنى جماعي، أي مجتمع كل الناس الذين يعيشون فيه. وتحدث ديباجة ميثاق الأمم المتحدة عن الحاجة إلى أن "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف". ويشدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في ديباجته، على أن "تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني". وإذ تسلم الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي بالتنوع القائم في العالم، فإنها تشير إلى أن "جميع الثقافات والحضارات تسهم في إثراء البشرية" (الفقرة ١٤).

٢٧- ويرد في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٢ و ٣/١٦ ذكر "القيم التقليدية للبشرية" و"مجموعة مشتركة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملها". وتحمل هاتان العبارتان نفس المعنى. ويمكن أيضاً إضافة مفهوم "القيم العالمية".

٢٨- وتشير ديباجتنا قرار مجلس حقوق الإنسان الوارد ذكرهما أعلاه إلى أن "لكل الثقافات والحضارات، في أعرفها وعاداتها وأديانها ومعتقداتها، مجموعة مشتركة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملها، وأن هذه القيم قد أسهمت مساهمة هامة في تطوير القواعد والمعايير في مجال حقوق الإنسان". وتحدثان علاوة على ذلك عن "أهمية دور الأسرة والجماعة والمجتمع والمؤسسات التربوية في التمسك بهذه القيم ونقلها، وهو ما يسهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان وزيادة قبولها على مستوى القواعد الشعبية".

٢٩- والقيم الإنسانية العالمية ملك للبشرية جمعاء، لكل الأشخاص، بغض النظر عن حضارتهم أو ثقافتهم أو دينهم. وتتمثل خصائص القيم التقليدية للبشرية في الاستدامة التاريخية، والاعتراف العالمي، والقبول في جميع أنحاء العالم، والمعنى الإيجابي. ومن ثم، يمكن استنتاج أن القيم التقليدية تشمل تلك الفئات المستدامة تاريخياً والإيجابية وغير الملموسة المعترف بها عالمياً والمقبولة عموماً من جميع الحضارات، التي تميز العلاقات الاجتماعية في مراحل محددة من التطور الاجتماعي. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون ثمة قائمة نهائية من القيم التقليدية للبشرية. فهي تختلف باختلاف مراحل التطور التاريخي. ويجب ألا تشمل الممارسات التي تخالف الكرامة الإنسانية أو تنتهك حقوق الإنسان، حتى عندما تكون هذه الممارسات ضاربة بجذورها في التقليد، أو القيم التي قد تكون خاصة بشعب واحد أو حضارة واحدة أو قلة من الشعوب أو الحضارات، ولكنها غير مقبولة في جميع أنحاء العالم.

### ثالثاً - الكرامة والحرية والمسؤولية كقيم تقليدية للبشرية

#### ألف - الكرامة والحرية

٣٠- الكرامة والحرية هما أهم القيم التقليدية للبشرية؛ فهما يحددان نحو كل من الفرد والمجتمع ككل. وهما مفهومان واسعان جداً ويُعرّفان بطرق مختلفة. والعامل الذي يعقّد هذا النهج هو أن تصورات الحرية والكرامة لا تقوم في غالب الأحيان على تقييمات موضوعية فحسب، بل أيضاً على تقييمات ذاتية. ومن الواضح أن التصورات الذاتية يمكن أن تكون خاطئة لأنها يمكن أن تتوقف على زيادة أو تدني احترام الذات أو أن تقوم على قيم خاطئة.

٣١- والكرامة والحرية مبدآن يحددان مركز الفرد في المجتمع والدولة. وهما قيمتان تدعمان جميع حقوق الإنسان المكرسة في الصكوك الدولية. ولا يمكن المغالاة في تقدير أهميتهما في تعزيز حقوق الإنسان الطبيعية والثابتة وحمايتهما.

٣٢- وتنبع حقوق الإنسان من كرامة الفرد وحرية وسلوكه المسؤول تجاه المجتمع وغيره من الناس. وهذه القيم العالمية معايير ينبغي استخدامها لتحديد مستوى احترام حقوق الإنسان وحمايتها. ويتنافى حرمان بعض الأشخاص أو الجماعات من الكرامة أو الحرية مع احترام حقوق الإنسان ويؤدي في الواقع إلى رفض مجموعة الحقوق الأساسية بأكملها. ويتطلب احترام الحرية والكرامة ألا تكون أي قيود يُسمح بفرضها على حقوق الإنسان تعسفية ويجب أن تمثل بدقة للقواعد الواردة في الاتفاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، يستتبع احترام القيم الإنسانية العالمية عدم قبول أي قيود مهما كان نوعها على العديد من حقوق الإنسان، كما هو الحال في حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة وعدد من



القيود الأخرى. وفهم الكرامة والحرية كقيمتين تقليديتين للبشرية يجعلهما بالضرورة عالميتين في طبيعتهما ويعزز القبول العالمي لحقوق الإنسان.

٣٣- وهناك ترابط وثيق بين كرامة الفرد وحرية. وانتهاك قوانين المجتمع لا يُنقص من كرامة الشخص واحترامه لذاته فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى الحرمان من الحرية. ولكن، حتى في حالات السلوك الإجرامي والعقوبة المناسبة، يجب على الدولة أن تحترم كرامة الفرد، حتى عندما يُحرم من الحرية.

٣٤- ويرد مفهوم الحرية والكرامة في الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

٣٥- وتحدث ديباجة ميثاق الأمم المتحدة عن شعوب الأمم المتحدة "وقد آلينا على أنفسنا ... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره". وتبدأ ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بما يلي: "لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم ...". ووفقاً للمادة ١ من الإعلان: "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء". ويقرن العديد من الصكوك الدولية الكرامة الشخصية بالحرية وحقوق الإنسان. فالحرية والكرامة، كما تشير الصكوك، شرطان لكفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية. وقد أعرب عن هذا الحكم الأساسي في إعلان طهران، المعتمد في ١٣ أيار/مايو ١٩٦٨، الذي تشدد الفقرة ٥ منه على أن الهدف الأول من الأمم المتحدة ... هو تحقيق كل فرد لأقصى ما يمكن من الحرية والكرامة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تمنح قوانين كل بلد لكل فرد، بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي، حرية التعبير والإعلام والضمير والدين، وكذلك الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لبلده.

٣٦- ويبرز إعلان وبرنامج عمل فيينا، المعتمد في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والرفاهية إلا بكفالة الحرية والكرامة على أساس مراعاة حقوق الإنسان.

٣٧- وتعبّر معظم الصكوك الدولية العالمية على الحاجة إلى ضمان الحرية والكرامة كشرطين لمراعاة حقوق الإنسان الأساسية وللاستقرار في العالم. وهذه الفكرة مكرسة أيضاً في أهم الاتفاقات الإقليمية: اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٣٨- ويجب مراعاة احترام الكرامة الإنسانية حتى خلال حالات الطوارئ. ولا يمكن لا للمجتمع ولا للدولة حرمان أي فرد من كرامته، بغض النظر عن الظروف، أو الصفات الأخلاقية للشخص، أو انتهاكات قواعد السلوك، أو حتى الجرائم المرتكبة. ويبرز العهد

الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالتحديد أنه "يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني" (الفقرة ١ من المادة ١٠). ويُعبّر عن هذه الفكرة أيضاً في كثير من الصكوك الدولية: إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء؛ ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، إلى غير ذلك. ولا يمكن حرمان أي شخص من حريته إلا لأشد الجرائم خطورة.

٣٩- والكرامة والحرية قيمتان عالميتان. وهما في الوقت نفسه مصدر حقوق الإنسان وأساسها. وينشأ الاعتراف بالحقوق الطبيعية والثابتة لشخص ما من كرامة ذلك الشخص وحريته. والكرامة والحرية هما أيضاً معياران يجب استخدامهما للاسترشاد في تفسير القواعد القانونية لحقوق الإنسان ومدى تعزيزها واحترامها.

## باء - المسؤولية

٤٠- يجب أن يتفق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ليس مع كرامة الفرد وحريته فحسب، بل أيضاً مع سلوكه المسؤول تجاه الدولة والمجتمع والأشخاص الآخرين.

٤١- والمسؤولية كقيمة تقليدية للبشرية تختلف اختلافاً أساسياً عن المسؤولية القانونية والمسؤولية بموجب القانون الدولي. وغالباً ما تُفهم المسؤولية القانونية الفردية على أنها استخدام عقوبات الدولة ضد شخص ارتكب جريمة بموجب القانون. وتنشأ المسؤولية بموجب القانون الدولي في حالة الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها شخص يخضع للقانون الدولي ويُعبّر عنها بطرق مختلفة. والمسؤولية، كقيمة تقليدية للبشرية، جزء أساسي من الوضع الأخلاقي لشخص ما وهي توفر الحافز الداخلي لسلوكه وأفعاله. وهي فئة أخلاقية تحدد العلاقة بين الفرد والجماعة والمجتمع من حيث تحقيق المتطلبات الأخلاقية المفروضة عليهم.

٤٢- وتتميز المسؤولية كقيمة بأنها بمثابة نوع من المرجعية الاجتماعية التي توجه ليس أنشطة هذا الفرد أو ذاك فحسب، بل أفعال مجموعات من الناس والمجتمع. ويجب ألا يكون تعزيز حقوق الإنسان واحترامها مقترباً بالحرية والكرامة فحسب، بل أيضاً بالمسؤولية الفردية والوفاء بالالتزامات نحو الآخرين.

٤٣- وهناك ميل إلى تفسير مفهوم "المسؤولية" بنفس الطريقة التي يفسر بها مفهوم "الالتزام". ولكن لا ينبغي اعتبار هذا التفسير صحيحاً. فالالتزام القانوني يعني أن على فرد ما أن يسترشد في سلوكه بالقواعد القانونية ويمتنع عن الأعمال التي يحظرها القانون. ولا ينبغي أن تُفسر المسؤولية كقيمة تقليدية للبشر على أنها شكل من الالتزام، ولكن بالأحرى على أنها حافز للسلوك الفردي. وتفترض المسؤولية قدرة الفرد على السلوك الأخلاقي. ولا يمكن إلا

لفرد حر ومسؤول أن يحقق ذاته تحقيقاً كاملاً في السلوك الاجتماعي ومن ثم استغلال إمكانياته إلى أقصى حد.

٤٤ - ويجب أن يكون إعمال حقوق الإنسان مقترناً بسلوك مسؤول من جانب الأفراد الآخرين. وتكتسي المادة ٣٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تمنع "[أي] دولة أو جماعة أو فرد [من] القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه" أهمية خاصة في هذا الصدد.

٤٥ - ورغم أن المسؤولية، وهي قيمة تقليدية للبشرية، تختلف عن مفهوم "الالتزام"، فإن هناك علاقة وترابطاً وثيقين بين الاثنين. ويوجد في كل مجتمع أو دولة نظام "قانون - التزام - مسؤولية" لا يمكن من دونه ضمان الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتبرز هذه العلاقة الوثيقة في المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشير إلى ما يلي:

"(٢) لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقرها القانون مستهدفاً منها، حصراً، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي".

وترد هذه الفكرة أيضاً في ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللتين تشددان على أن "على الفرد، الذي تترتب عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين وإزاء الجماعة التي ينتمي إليها، مسؤولية السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق" المعترف بها في العهدين. وتبرز فكرة عدم قابلية فصل الحقوق والالتزامات والمسؤوليات أيضاً في كثير من الصكوك الدولية الأخرى.

٤٦ - ولا تظل القيم التقليدية للبشرية دون تغيير مع مرور الوقت. فالحرية والكرامة والمسؤولية عرفت تطوراً كبيراً قبل أن تصبح قيماً تقليدية للبشرية. والآن، أصبحت الديمقراطية قيمة متزايدة الأهمية لجميع الدول والشعوب. فقيمتها العالمية تحظى باعتراف معظم الدول في المجتمع الدولي وجميع الحضارات في عالم اليوم.

٤٧ - وتشير الفقرة ٨ من إعلان وبرنامج عمل فيينا إلى أن "الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً". وتبرز الفقرة ١٣٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أن "الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بجرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها".

٤٨ - والقيم التقليدية للبشرية، التي تتقاسمها جميع الدول والشعوب، تحدد وستظل تحدد تطور المجتمع الدولي للأمم وأنشطته الحيوية.

## رابعاً - دور الأسرة والمجتمع والمؤسسات التعليمية في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها

٤٩ - تتكون منظومة القيم - المواقف والقواعد والمبادئ - التي تؤثر في فرد ما طوال حياته في الطفولة المبكرة. ويأتي التأثير الرئيسي في تلك المرحلة من الأسرة.

٥٠ - فالأسرة هي التي توضع فيها الأسس الجينية والبيولوجية والاجتماعية لصحة الفرد. ومؤسسة الأسرة هي أول وحدة اجتماعية يقابلها الطفل. وترسم الأسرة الأنماط المعنوية والأخلاقية الأساسية للشخص البالغ والمواطن في المستقبل. وفي أغلب الأحيان، تكون الأذواق والمفاهيم المادية والمعنوية والأخلاقية هي تلك التي تغرسها الأسرة، وحتى المهنة التي يختارها الطفل تكون جزئياً من تحديد الأسرة. والأسرة، كأساس لإنشاء العلاقات الاجتماعية للفرد، تؤثر في ما سيؤول إليه الطفل.

٥١ - ويرد في اتفاقية حقوق الطفل تفسير مفصل لدور الأسرة وواجبات الدولة في ذلك المجال؛ فالأسرة ليست المجموعة الأساسية في المجتمع فحسب، بل أيضاً البيئة الطبيعية لنمو جميع أفرادهم ونماء الطفل نماءً كاملاً ومتناسقاً. ومن المهم أن تتلقى الأسرة الحماية والمساعدة الضروريتين للسماح لها بالاضطلاع بواجباتها في المجتمع على أكمل وجه، بما فيها تلك المتعلقة بإعداد الأطفال حياة مستقلة في المجتمع وتنقيفهم في المثل العليا المعلن عنها في ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص في روح من السلام والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والتضامن.

٥٢ - وتشير الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى أهمية التقاليد والقيم الثقافية لجميع الشعوب في حماية وتعزيز النماء المتناسق للطفل. وتتمثل أهم وظيفة للأسرة حقاً في نقل الإرث الثقافي إلى الجيل التالي. وبالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، تحتل الأسرة، بسبب جوها الأخلاقي والعاطفي الخاص، مكانة خاصة في نمو شخصية الطفل كفرد وإقامة العلاقات الاجتماعية. وذلك بسبب طبيعتها غير الرسمية. وبما أن العلاقات داخل الأسرة وثيقة، فإن قانون الإرث الاجتماعي يدخل في الاعتبار. ومن ناحية الشخصية والمزاج ونمط السلوك، هناك تشابه كبير بين الأطفال وآبائهم. فكل أسرة تعيش في جوها وبيئتها الثقافية الخاصة بها، ويؤثر ذلك أكبر تأثير في الطفل. وهذا هو المكان الذي يورث فيه ويُشكل أسلوب حياة الأجيال المقبلة وتوطد فيه الأعراف والمفاهيم والعلاقات مع العالم المحيط بها.

٥٣ - وهكذا ينبغي النظر إلى دور الأسرة والجماعة والمجتمع في حفظ القيم ونقلها في إطار متكامل، مع مراعاة تنوع الأنماط الاجتماعية في مختلف مناطق العالم. والأسرة والمجتمع والجماعة تحدد علاقة الفرد بالعالم المحيط به وتوطد منظومة القيم التي يستند إليها. ولكن، يجب ألا يغيب عن الذهن أن القيم المعززة في الأسرة والجماعة والمجتمع قد تختلف. فينبغي على المجتمع أن يرفض التقاليد الضارة ويشجع القيم التي تدعم حقوق الإنسان.

٥٤ - والمؤسسات التربوية، والتربية نفسها بشكل أعم، تؤثر أيضاً تأثيراً هاماً في تكوين منظومة القيم. وليس من قبيل الصدفة أن يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أنه يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تقوية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الأمم والجماعات العرقية أو الدينية.

٥٥ - ويمكن للأسرة والجماعة والمجتمع والمؤسسات التربوية، بل ينبغي لها، أن تساهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان في الوقت الذي تساعد فيه على تثقيف عناصر جديدة من أفراد المجتمع بمنظومة قيم تشمل احترام كرامة الإنسان وحريته وحقوقه، والتسامح، والوعي بالمسؤولية تجاه المجتمع والبشرية.

## خامساً - القانون والدين والقيم الإنسانية العالمية

٥٦ - إن العالم تعددي بطبيعته ويشتمل على كثير من النماذج المتنافسة من الكائن البشري، التي تعبر عن نفسها في منظومات مختلفة من القيم الثقافية والدينية والحضارية. ويؤدي الدين دوراً خاصاً في كل حضارة. وهناك كثير من الأحكام القانونية التي لا يمكن فصلها عن التعاليم الدينية. وغالباً ما يكون الدين عنصراً مهيمناً في الثقافة.

٥٧ - ويؤدي العامل الديني أدواراً مختلفة في تطور المجتمعات والحضارات: من كونه المؤثر الحاسم (الإسلام) إلى كونه يتمتع بوضع مستقل (بلدان أوروبا الغربية) مروراً بمحاولات تدمير الدين تدميراً كاملاً (الاتحاد السوفياتي).

٥٨ - وثمة تأثير متبادل بين القانون والدين حال ظهورهما، بل يدعم أحدهما الآخر في الانسياب المعهود للعمليات الاجتماعية. وكلاهما يعبر عن أشكال متغيرة من التفاعل والسلوك الإنساني. وهما يوطدان ويؤكدان القيم الأخلاقية في كل من الدولة والمجتمع، ويؤثران تأثيراً لا يُقدر بثمن في تطور الحضارة. وتملك كل حضارة معاصرة - الأوروبية والصينية والمسلمة والهندية - البوذية والأفريقية - منظومة قيمها وتقاليدها وأنواع نظامها القانوني وأشكالها الدينية.

٥٩ - ورغم الاختلافات بين الحضارات، فإن هذه الأخيرة، مثل القانون والدين، تتقاسم وتبشر أيضاً بقيم مشتركة بين الجميع في عالم اليوم: الحرية والكرامة الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية، واحترام نعمة الحياة التي ليس لها مثيل.

٦٠ - ولا يمكن إنكار وجود بعض الاختلافات بين القواعد القانونية الدولية لحقوق الإنسان وقيم مختلف الديانات والحضارات. ويُفسر العديد من الحقوق والحريات تفسيراً مختلفاً، ليس في العالم الإسلامي والحضارات الأوروبية والصينية والهندية والأفريقية فحسب،

بل أيضاً في مختلف الدول التي تنتمي لنفس الحضارة. وليست هذه الاختلافات عقبات لا يمكن تذليلها من أجل تحقيق توافق الآراء بين جميع المشاركين في المجتمع الدولي.

٦١- وإبرازاً للاختلافات بين التفسيرات الرئيسية لحقوق الإنسان الأساسية، يُشار أحياناً إلى الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان الذي يتضمن، من جهة، الحقوق والحريات الأساسية، ويشدد، من جهة أخرى، على أن هذه الحقوق والحريات مقيدة كلها بقواعد الشريعة الإسلامية. وينبغي أن يُلاحظ، في هذا الصدد، أن العديد من البلدان في العالم لا تعترف بغلبة القانون الدولي على التشريعات الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن دساتير الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي لا تعترف هي الأخرى بغلبته. غير أن هذا لا يمنعها من صياغة واعتماد اتفاقات تضع على عاتق الموقعين عليها التزام احترام المبادئ والقواعد المكرسة فيها.

٦٢- ويجب احترام النهج المختلف الذي تتبعه الدول والحضارات الأخرى في الطريقة التي تدرك بها بعض قواعد القانون الدولي الحالي. فغالباً ما تستغرق عملية الإدراك والاعتراف وقتاً طويلاً. ولا جدوى البتة من أي محاولات لفرض هذه العملية أو إقحامها عنوة. وينبغي لنا بالأحرى أن نتخذ موقفاً مراعيًا لمواقف مختلف الدول والحضارات، ونشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي على اعتماد المعايير الدولية للحقوق والحريات تدريجياً. ومن المؤكد أن أي محاولة لفرض هذه العمليات عنوة سيكون مآلها الفشل ولا يمكنها أن تسفر عن أي نتائج إيجابية.

٦٣- وفي الوقت نفسه، يجب أن تعتمد جميع الدول نهجاً مسؤولاً عندما تأخذ على عاتقها التزامات دولية. وينبغي لها أن تعمل على أساس أن حقوق الإنسان، في عالم اليوم، تخضع لكل من القانون المحلي والقانون الدولي. غير أن دور القانون الدولي بدأ ينمو، وهذا الأمر صحيح على الخصوص منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك إنشاء العديد من المنظمات الدولية والإقليمية العديدة. وتواجه سيادة الدولة ونطاق الولاية الوطنية قيوداً خطيرة عندما تأخذ دولة ما على عاتقها طوعاً بعض الالتزامات الدولية؛ أو عندما تنضم إلى اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف؛ أو عندما تنضم إلى منظمة دولية، بقبول التزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي للمنظمة؛ أو عندما تتخذ الهيئات الدولية أو الإقليمية قرارات إلزامية لأعضائها؛ أو عندما تعترف دولة ما بغلبة القواعد الدولية على التشريعات الوطنية.

٦٤- وتُقيّد سيادة الدولة وولايتها المحلية بالقواعد القطعية، والالتزامات القائمة في مواجهة الكافة، وفي عدة حالات أخرى.

٦٥- والقيم الإنسانية العالمية مشتركة بين الجميع. وهي تتجاوز الاختلافات بين الحضارات والديانات والثقافات والجنسين والطبقات وحتى اللغات. ورغم أن إعلان فيينا يسلم بضرورة مراعاة أهمية المميزات الوطنية والدينية ومختلف الخصائص التاريخية والثقافية

والدينية، فإنه يؤكد أيضاً، كما سبقت الإشارة، أن على الدول، بغض النظر عن نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، أن تعزز وتحمي جميع الحقوق والحريات الأساسية. وتعني حماية حقوق الإنسان أيضاً حماية المؤسسات التي تكفل غلبة القيم التقليدية. وعلاوة على ذلك، فالالتزام بالقيم التقليدية مهم جداً لأن احترام حقوق الإنسان يقوم ليس على الخوف من العقاب فحسب، بل أيضاً على القناعة الراسخة.

٦٦- وتشير ديباجة قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٢ بالتحديد إلى أن "لكل الثقافات والحضارات، في أعرافها وعاداتها وأديانها ومعتقداتها، مجموعة مشتركة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملها، و... هذه القيم قد أسهمت مساهمة هامة في تطوير القواعد والمعايير في مجال حقوق الإنسان".

٦٧- ورغم أن هناك العديد من الديانات والحضارات المختلفة، فإنها جميعاً تعترف بالقيم الإنسانية العالمية للكرامة والحرية والمسؤولية، وتساهم مساهمة هامة في احترام حقوق الإنسان ومراعاتها.

## سادساً - القيم التقليدية للبشرية واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان

٦٨- لم يكن إعمال الحقوق المعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من الصكوك الدولية عملية سهلة، لا سيما لتلك الدول التي عاشت تاريخ الاستعمار الصعب وعرفت تأثير الثقافات الأخرى. ولم يكن ذلك سهلاً أيضاً على الحضارات التي يعود تاريخها لآلاف السنين ولديها عقلياتها وثقافتها الخاصة. وفي البداية، كان من الصعب تصور أن تحقيق الاتفاق بين مختلف التقاليد والأعراف والثقافات القانونية سيكون عملية طويلة ومعقدة على هذا النحو. ولم يكن من الممكن حل المشكلة بمجرد تكريس القوانين للمعايير التي تسميها وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة حقائق بديهية، وبالتحديد أن "جميع الناس يولدون متساوين، وأن بارئهم يمنحهم بعض الحقوق الثابتة، وأن من بين هذه الحقوق الحق في الحياة والحرية والبحث عن السعادة". وقد اعتمدت معظم دول العالم، من مختلف الحضارات، معايير حقوق الإنسان والحريات المعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إما فوراً أو بعد مرور بعض الوقت. ولكن، غالباً ما قبل الأعمال العملي لتلك الحقوق في البلدان المنتمية لحضارات مختلفة بالاستياء والاستبعاد، لا سيما في المناطق الريفية، حيث ما زال السكان يعيشون وفقاً لتقاليد وأعراف قائمة منذ مئات السنين.

٦٩- ولا تمنع الإشارة إلى المميزات الإقليمية والتقليد وقيم حضارات بعينها الدول من التعاون على الصعيد العالمي أو الأمم المتحدة من اعتماد كثير من القرارات والاتفاقات بشأن حقوق الإنسان. وهناك تزايد في فهم المعايير العالمية لحقوق الإنسان وإدماجها في أنشطة المنظمات الإقليمية. ويعكس كثير من الصكوك المعتمدة في إطار الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية قواعد ومعايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين، وصكوك عالمية أخرى. وقد صدقت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العهدين وعلى عدد كبير من الصكوك الرئيسية الأخرى لحقوق الإنسان.

٧٠- وعلاوة على ذلك، اعتمدت المنظمات الإقليمية آليات عالمية لحماية حقوق الإنسان، فأنشأت ليس لجناً فحسب، بل أيضاً محاكم، ليصبح بذلك من الممكن النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف وكذلك في بلاغات الأفراد، في الوقت الذي تواصل فيه مراعاة الطبيعة المميزة لحضارات بلدانهم وتقاليدهم الثقافية.

٧١- ومع ذلك، ليس من اليسير المواءمة بين معايير حقوق الإنسان العالمية والإقليمية وهي بالفعل مثار اختلاف وجدل. وغالباً ما تأتي هذه الصدامات بسبب المميزات أو الخصائص الإقليمية لحضارات وتقاليد محلية وخصوصيات معينة.

٧٢- وينبغي الإشارة عند هذه النقطة إلى أن الطبيعة العالمية لمعايير حقوق الإنسان ليست موضع سؤال في الأمم المتحدة. فالصعوبات والاختلافات تنشأ في استخدامها وتفسيرها من جانب دول ذات ثقافات وديانات وتقاليد مختلفة.

٧٣- وينبغي ألا يحجب اعتراف الأمم المتحدة رسمياً بالطبيعة العالمية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقها الإلزامي في جميع بلدان العالم التعقيدات الناشئة عن تطبيقها في كثير من المناطق. وقد نقلت كل الدول تقريباً المعايير الدولية إلى تشريعاتها المحلية، وجعلتها إلزامية، وأعلنت عن نيتها في تنفيذها. غير أن الديانات، والتعاليم الدينية والأخلاقية، والتقاليد، والأعراف القائمة منذ آلاف السنين أثبتت في كثير من الأحيان أنها أقوى من القوانين الرسمية. ولا يمكن إهمال أن كثيراً من الدول، التي تسيطر عليها الحالة السياسية والتفسيرات الأنانية للمصالح، رفضت احترام الحقوق والحريات الأساسية. ولا يمكن إهمال أن أعمال كثير من حقوق الإنسان العالمية يتوقف على مستوى النمو الاقتصادي في بلد ما ومستوى رفاه سكانه. ومن ثم فإن من غير المفاجئ أن يواجه أعمال حقوق الإنسان العالمية مشاكل وعقبات. ويعني هذا أن من الواجب أن يكون ثمة حوار مستمر بين الدول، على قدم المساواة؛ ويجب قبول أن اعتماد وإدراك كثير من قواعد ومعايير حقوق الإنسان العالمية عملية مستمرة ومطولة. ويمكن، بل يجب، أن تؤدي قيم حقوق الإنسان العالمية المتمثلة في الكرامة والحرية والمسؤولية دوراً هاماً في هذه العملية المعقدة.



- ٧٤- ومن المؤكد أن الاعتراف بالكرامة والحرية والمسؤولية كقيم تقليدية للبشرية يجعلها عالمية في طبيعتها ويعزز القبول العالمي لحقوق الإنسان.
- ٧٥- ويجب أن تقوم جميع الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، سواء العالمية أو الإقليمية، على القيم التقليدية للبشرية وألا تناقضها. وإن لم يكن الأمر كذلك، فلا يمكن اعتبارها صحيحة. وبموجب المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، "تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي".
- ٧٦- والكرامة والحرية والمسؤولية قواعد ومعايير دولية أساسية مكرسة في اتفاقات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية. ومن ثم، فإن أي انتهاك لها يعارض القواعد الآمرة للقانون الدولي الحديث ويجعل أي اتفاق عالمي أو إقليمي غير صحيح. وكما أُشير أعلاه، فإن القيم التقليدية للبشرية عالمية وتدعم جميع حقوق الإنسان.
- ٧٧- ورغم أن حقوق الإنسان مكرسة في الاتفاقات الدولية العالمية ومعترف بها في جميع أنحاء العالم، فإن تنفيذها العملي محدود جداً في كثير من المناطق. وعلاوة على ذلك، تُعتبر حقوق الإنسان، في بعض المجتمعات والجماعات، مفهوماً أجنبياً فرضته عليها حضارات أخرى. وسيعزز تجاوز هذه القوالب النمطية الاعتراف بالصلة المتينة بين القيم التقليدية وحقوق الإنسان. فجميع الناس حقوق ثابتة منذ الولادة. وهم يتمتعون بنعمة الكرامة والحرية والمسؤولية.
- ٧٨- ومن ثم، هناك، كما أُشير أعلاه، صلة متينة بين القيم التقليدية وحقوق الإنسان تعزز الاعتراف بها على أنها إلزامية وعالمية في الوقت ذاته.
- ٧٩- وعند هذا الحد، من المهم بوجه خاص الإشارة إلى استحالة تطبيق أي نهج وحيد لإعمال حقوق الإنسان في جميع البلدان أو على جميع الشعوب. وستؤدي محاولات فرض نظام معياري وحيد لإعمالها، بذريعة التطبيق العالمي لحقوق الإنسان، إلى اختلافات ونزاعات، وستقوض الطبيعة الثابتة لتلك الحقوق. ومن ثم ينبغي تركيز الجهود على وضع واعتماد نهج مشتركة لتعزيز احترام حقوق الإنسان ومراعاتها، آخذين في الاعتبار خصائص التطور المحددة في مختلف مناطق العالم.
- ٨٠- ويجب أن تكون حقوق الإنسان بمثابة وسيلة لتوحيد جميع البلدان والشعوب، وليس لتفريقها. وعند تحديد العناصر المشتركة، يجب أن نعترف بالأهمية الأخلاقية لقواعد حقوق الإنسان ومعاييرها، مسلمين بأنها تقوم على القيم التقليدية للبشرية. ولا ينبغي شرح حقوق الإنسان فقط من حيث تفسيرها القانوني، مكتفين بذكر الانتهاكات وما ينتج عنها من جزاءات. ولتحقيق المراعاة العالمية لحقوق الإنسان، من المهم بوجه خاص تعزيز ثقافة قائمة على احترام الكرامة الإنسانية والحرية وحقوق الإنسان على جميع المستويات.

٨١- ويمكن، بل يجب، استعمال القيم التقليدية للبشرية - الحرية والكرامة والمسؤولية - لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أجل تطبيقها على الصعيد العالمي. ومن المهم إدراك وضمان الصلات القائمة بين القيم التقليدية وحقوق الإنسان ومن ثم المساعدة على تقوية الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والاعتراف بطبيعتها العالمية.

٨٢- ولا يمكن اعتبار أن هناك ما يبرر التصريح بأن المعايير العالمية لحقوق الإنسان غير مقبولة أو غير صالحة لبعض البلدان والشعوب. فهذا الموقف يسلط الضوء في الواقع على عبث محاولة فرض تطبيق جميع البلدان والشعوب للقواعد الدولية لحقوق الإنسان في جميع مجالات الحياة.

٨٣- وكما أُشير أعلاه، لا تتوقف عملية إدراك المعايير الدولية لحقوق الإنسان واستيعابها على النظام الاجتماعي - الاقتصادي والتقاليد الدينية والثقافية وغيرها من التقاليد للبلدان المعنية فحسب، بل أيضاً على رفاه الشعوب التي تعيش فيها.

٨٤- ولن يكون اعتماد المعايير الدولية العالمية لحقوق الإنسان اختياراً واعياً إلا عندما تُحترم الخصائص المميزة لمختلف الحضارات والديانات والثقافات. ولذلك الغرض، يجب أن يكون ثمة حوار مستمر بين مختلف البلدان والشعوب، واحترام أعرافها والمسارات الفردية لتطور كل منها. وهذا النهج هو السبيل الوحيد لحفظ تنوع عالمنا، ومنع النزاع، وكفالة التطبيق العالمي لحقوق الإنسان.